العدد (1730) السنة السابعة - الأثنين (22) شباط 2010 ◆ http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com

13

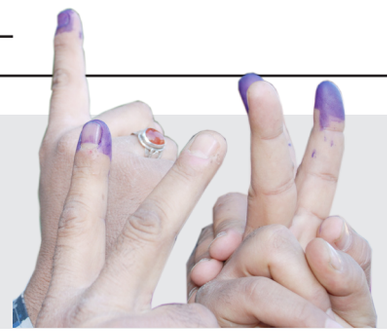

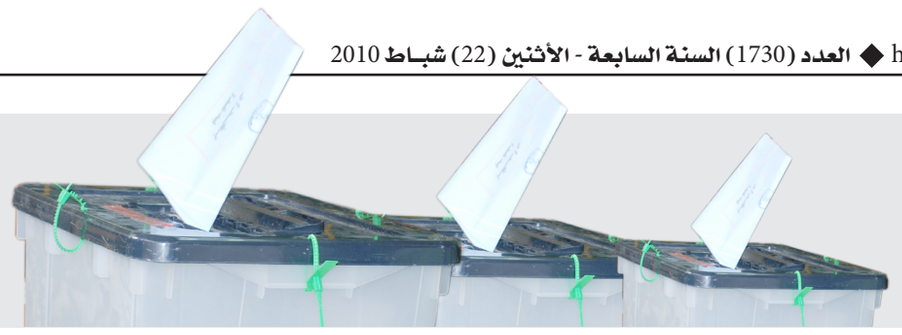

الطريق إلى الانتخابات

أكد أن القوات الأميركية سينحصر دورها بتقديم الدعم "غير المرئي"

الحيدري لـ(المدى): المفوضية ستتخذ اجراءات صارمة للحد من عمليات التزوير

بغداد/ غزوان عمران

اعلن رئيس المفوضية العليا المستقلة للانتخابات فرج الحيدري عن اعتماد انظمة واساليب جديدة لاجراء الانتخابات في اجواء شفافة، مشيرا الى ان دور القوات الاميركية خلال فترة الانتخابات سينحصر بالجانب اللوجستي "غير المرئي"، وستتولى القوات العراقية ملف حفظ الامن في البلاد.

وقال الحيدري في تصريح لـ(المدى) امس الاحد ان المفوضية اتخذت اجراءات صارمة للحد من التزوير، مؤكدا ان الجامعة العربية اشادت بنزاهة نتائج الانتخابات التي جرت في العراق اعتمادا على النسبة المنخفضة من الطعون بنزاهة نتائج الانتخابات السابقة والتي بلغت ٣٪ من بين مجموعة الطعون البالغة ٥٠٠. واضاف الحيدري ان نزاهة الانتخابات التشريعية المقبلة ستتحقق عن طريق الاعتماد على اساليب جديدة في ضبط سير عملية الاقتراع من خلال تطبيق النظام رقم (١٩) الذي سيحد من التلاعب والتزوير في نتائج الانتخابات. كما لم يفصح عن التفاصيل الخاصة بهذا النظام.

واشار رئيس المفوضية الى ان المراكز الانتخابية ستعتمد مجموعة اجراءات جديدة تستخدم لاول مرة ستخفض من الخروقات في اوراق الاقتراع بشكل كامل، حيث سيعتمد توقيع كل ناخب يشارك في عملية الاقتراع مقابل اسمه في السجل مدعوما بتوقيت دخوله الى المركز الانتخابي وسيشرف على هذه العملية جمع من المراقبين المحليين والعرب والدوليين اضافة الى الامم المتحدة، واوضح ان المفوضية ابلغت لجان المراقبة سيكون قبل موعد افتتاح مراكز الناخبين اعتبارا من الساعة السابعة وحتى انتهاء عمليات العد والفرز. ولفت الى ان تعليق نتائج الانتخابات على جدران المدارس بعد انتهاء حصر نسب كل القوائم سيسمح لجميع الكيانات المشاركة بمعرفة عدد الاصوات التي حصلت عليها.

واكد الحيدري ان القوات العراقية ستشرف على عملية حفظ الامن فترة الانتخابات فيما ستكون القوات الاميركية يوم الاقتراع "غير مرئية"، موضحا انه في حال طلبت الدعم من القوات الاميركية فأنه سيقتصر على الدعم اللوجستي فقط. واعرب الحيدري عن تفاؤله في في سعة المشاركة في الانتخابات البرلمانية المتأتية من عدة عوامل يتقدمها دعوة المرجعية في انتخاب ممثلي الشعب على اساس الكفاءة كواجب شرعي، كما ان اعتماد القائمة المفتوحة كخيار شعبي سيدفع المواطن الى اختيار مرشحيه وفقا للمنجز الشخصي للمرشحين على مدى الفترة السابقة. وتابع ان الزخم الاعلامي ومشاركة الرقابة على عمليات الاقتراع ستحفز الجهد الشعبي للاقدام على خوض التجربة الانتخابية لانها خيار المواطن الوحيد للارتقاء بواقع البلاد.

وفي ذات السياق، قال رئيس المفوضية فرج الحيدري في كلمة له خلال المؤتمر الوطني للمفوضية امس الثلاثاء ان "مفوضية الانتخابات تتوقع ارتفاع الإقبال على المشاركة في الانتخابات المقبلة بشكل اكبر من نسب المشاركة في انتخابات البرلمان عام ٢٠٠٥ وانتخابات مجالس المحافظات عام ٢٠٠٩"، مشيرا الى ان "المفوضية تعمل حاليا على إقامة ورش تثقيفية للناخبين في المحافظات لشرح آلية الانتخاب".

وكانت نسبة المشاركة في انتخابات مجالس المحافظات التي جرت نهاية شهر كانون الثاني من عام ٢٠٠٩ بلغت نحو ٥١٪ من مجموع عدد الناخبين البالغ ١٥ مليونا، فيما بلغت نسبة المشاركة في الانتخابات البرلمانية نهاية عام ٢٠٠٥ نحو ٧٠٪. وأضاف الحيدري أن "المفوضية شكلت لجنة عليا تعمل وفق أنظمة وقوانين دولية للتحقيق في شفافية ونزاهة الانتخابات"، مؤكدا أن "تشكيل اللجنة تم بالتعاون مع منظمات ومراقبين دوليين، فضلا عن ممثلي الكيانات السياسية لإيجاد آليات تضمن نزاهة الانتخابات".

ولفت رئيس المفوضية العليا للانتخابات الى ان "المفوضية ستستكمل كافة إجراءاتها الفنية لتنظيم الانتخابات خلال الأيام المقبلة بمشاركة ممثلين عن الدول العربية والأمم المتحدة والاتحاد الأوربي".

يذكر أن الانتخابات التشريعية المقبلة من المقرر اجراؤها في السابع من آذار المقبل وسيشارك فيها بحسب إحصاءات المفوضية ١٦٥ كياناً سياسياً ينتمون إلى ١٢ ائتلافاً انتخابياً. وكانت الحملة الدعائية للمرشحين والكيانات السياسية بدأت يوم الجمعة الماضي في عموم المحافظات.

من جهته، اعرب عضو الائتلاف الوطني العراقي عبدالكريم العنزي عن ثقته بان العملية الانتخابية ستجري بهدوء، وان التهديدات بحرب اهلية لا ترقى الى مستوى الجدية. وقال العنزي في تصريح صحفي امس: هنالك تهديدات امنية، ولكننا لا نرى ان هذه التهديدات ترقى الى مستوى الجدية ونتوقع ان تجري الانتخابات بهدوء. واشار العنزي الى ان قوى الارهاب ستحاول القيام بعمليات انتحارية، مؤكدا بان هذا الامر لن يؤثر على سير الانتخابات. واضاف ان الجماهير ستشارك بشكل كبير بعد الدعوة التي اطلقها آية الله العظمى السيد على السيستاني للمشاركة في الانتخابات لذلك نتصور ان الانتخابات ماضية في طريقها وان القوى السياسية ستتبارى للفوز باكثر الاصوات.

الى ذلك، ذكر مدير مكتب مفوضية الانتخابات في اربيل هندرين محمد ، ان التصويت الخاص سيجري في ٤ آذار بسبب مصادفة الخامس من الشهر نفسه عطلة رسمية. وقال هندرين إن المفوضية "قررت تحديد يوم ٤ من آذار موعدا لإجراء التصويت الخاص للقوات الأمنية والمرضى، على الرغم من انه كان مقررا إجراؤه في الخامس من الشهر نفسه".

وأوضح ان "سبب تقديم التصويت الخاص يوما، يرجع الى كون يوم الخامس آذار مصادفا ليوم الجمعة أي أنها عطلة رسمية".

وأضاف محمد انه "في يوم التصويت الخاص، سيتم فتح ٧٩ مركزا للقوات الأمنية والمرضى في اربيل". ومن المقرر إجراء انتخابات الدورة الثانية لمجلس النواب، في السابع من آذار المقبل، وبحسب قانون الاقتراع، فان الانتخابات ستجرى بنظام القائمة المفتوحة والدوائر المتعددة.

انتخبوا وغيّروا ..

انتخاباتنا واهداف الآخرين

عامر القيسي

تقول اليابان على لسان سفيرها في العراق انها تأمل ان تتم الانتخابات بسلام وبأسلوب حر وعادل وسلس، ويقول الامريكان على لسان وزيرة خارجيتهم كلينتون، انهم يرغبون ايضا برؤية انتخابات شفافة لكنهم يحذرون ،لانهم في قلب اللعبة ، من ان بعض القوى الاقليمية تريد ان ترى الديمقراطية تفشل في العراق ، ويقول الاوربيون على لسان واحد من اشهر المحللين في المجموعة الدولية لمعالجة الازمات "بيتر هارليغ"، اذا خرج العراق سليما من هذا العام الشديد الصعوبة سأصبح متفائلا بشدة ازاء مستقبله، ويخشى بعض الاخوة العرب الفراغ الامني بعد انسحاب القوات الامريكية فيعرضون بديلا عنها قوات عربية ،ويقول الايرانيون انهم يتمنون ان يشهدوا انتخابات ديمقراطية تنتج عنها حكومة قوية ، اما سوريا فانها تأمل بعراق ديمقراطي مستقر ، فيما اعرب السعوديون ، ان مصلحة السعودية تكمن في استقرار العراق وتوجهه الى الاعمار والبناء .واخيرا يشدد مجلس الأمن على مسؤولية الحكومة العراقية في تحقيق اجواء صحية تبعد العملية الانتخابية عن اي تشويش. ولا اريد ان ادخل اليابان في معمعتنا لانها حتى اللحظة نظيفة اليدين والقلب معا.

كلكم اصدقاء واشقاء لكنكم لاتتمنون هذه الامنيات الا مدفوعة الثمن ، بربكم ماذا نفعل بقوات عربية ونحن نريد ان نخرج المتعددة من فوق أراضينا ، فضلا عن ، ان كل تجارب تواجد قوات عربية في بلد عربي آخر كانت وبالا عليهم " اليمن ، لبنان " على سبيل المثال ، ولماذا تريد ايران ان تكون لنا حكومة قوية وهي التي ، حسب سياسيين ومصادر امنية ، كانت مساهمة في زعزعة الوضع عندنا ، وكيف يتمنى السعوديون لنا عراقا مستقرا وهم يغضون النظر عن دعوات تكفير العراقيين التي تنطلق من مدنهم ، وكيف يتمنى لنا السوريون عراقا ديمقراطيا وهم يقولون انهم لايستطيعون ضبط حدودهم من تسلل الارهابيين لتدمير التجربة الديمقراطية في العراق، وكيف يريد الامريكان انتخابات شفافة في الوقت الذي يلوحون لنا دائما ببعبع الماضي ويذكروننا دائما بفضل اطاحتهم بصديقهم القديم بعد ان خرج من الطريق المستقيم الذي رسموه له !القاعدة وحدها كانت واضحة الاهداف عندما قالت في انتخابات الاصابع البنفسجية انها ستغسل ارصفة شوارعنا بدمائنا ولم تستطع ذلك واليوم تقول الشيء نفسه بعد ان ترنحت على ارصفة شوارعنا نفسها.

الجميع مهتم بالشأن العراقي بكل تفصيلاته ، والكل يعتقد بان له صلاحية الوصاية والولاية ، لافرق في ذلك مادام الهدف مصادرتنا ، والكل يعتقد ان له حصة في التفاحة العراقية سواء كان موقفه ايجابيا أم سلبيا من التجربة العراقية الحالية ،والكل يعتقد باننا ينبغي ان نقدم لهم فروض الطاعة لكي يرضوا عنّا ويكفوا أذاهم !

ولكي نبدي حسن نياتنا كشعب محب لمن يريد الخير لنا ،فاننا نقول لهم : شكرا لحرصكم ايها السادة الكرام واتركونا فقط ندير شؤوننا بانفسنا وتوقفوا للحظة عن مد ايديكم بين ايادينا لتكتشفوا وبسرعة مدهشة اننا نستطيع ان نحقق امنياتكم المعلنة والغالية في ان نقيم لنا ولكم عراقا ديمقراطيا مستقلا ومستقرا حتى تحافظوا على كراسيكم ناعمة هادئة وثيرة مستقلة وديمقراطية ... والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

تقسيم المحافظة الى ثلاثة قواطع أمنية

خطة استباقية في بابل لحماية الناخبين ومراكز الانتخابات

بابل / إقبال محمد

أعدت محافظة بابل خطة أمنية متكاملة لحماية الناخبين ومراكز الاقتراع خلال عملية التصويت في السابع من آذار المقبل. وقال مدير عام شرطة بابل اللواء فاضل رداد ان الخطة وضعت بعد اجتماع ضم المديرية والدوائر الأمنية الساندة فضلا عن المفوضية والتربية والدوائر الخدمية الأخرى في المحافظة، وأشار إلى ان الخطة الأمنية تمثل عملا نوعيا للقوات الأمنية والحكومة المحلية في المحافظة، فقد اصدرت وزارة الداخلية قرارا يمنع القادة الأمنيين من استقبال المرشحين وممارسة الدعاية الانتخابية لأي مرشح، وأضاف: ان الخطة الأمنية عملت على تقسيم المحافظة إلى ثلاثة قواطع أمنية مع تقسيم هذه القواطع الثلاث الى مناطق أمنية أخرى للسيطرة بشكل كامل على المحافظة وإمكانية حماية مراكز الاقتراع البالغة ٢٧٣ مركزا بالإضافة الى مراكز التصويت الخاص الذي سيكون في الرابع من اذار والبالغ عددها ٢٠ مركزا.

ووصف مدير عام شرطة بابل الخطة الأمنية بالمرنة من حيث تنقل القوات الأمنية بين القواطع الثلاث فضلا عن أنها تعتمد على معلومات استخبارية استباقية قام بإعدادها الأجهزة ألاستخباراتية التابعة للمحافظة والتي كشفت عن وجود تهديدات إرهابية لعرقلة العملية الانتخابية.

وبشأن ظاهرة تمزيق الملصقات للمرشحين في محافظة بابل قال رداد: سنلقي القبض على أي شخص يقوم بتمزيق الدعاية الانتخابية لأي مرشح كان.

من جانبه قال امر اللواء ١٣ العقيد عدنان سلمان ان هناك خطة شاملة ومتكاملة وضعت لحماية المرشحين والناخبين والمراكز الانتخابية وان هناك معلومات استخبارية تؤكد بان المجاميع الإرهابية ستحاول وبشتى الطرق لاستهداف المراكز الانتخابية والناخبين.

فيما عبر ت المفوضية عن استعدادها الكامل لتأمين المستلزمات الخاصة بالعملية الانتخابية وأنها قامت بالتنسيق مع مع قادة الخطة الأمنية بتوفير الحماية الكاملة لمراكز الاقتراع والناخبين والمخازن التي ستوضع فيها صناديق الاقتراع بعد إكمال عملية التصويت بشكل نهائي. وفي السياق ذاته قال الدكتور حمادي العوادي مدير عام تربية بابل: لقد أسهمنا بشكل كبير في محاولة إنجاح العملية الانتخابية من خلال تهيئة جميع مدارس المحافظة كمراكز انتخابية بالإضافة إلى إشراك الكوادر والتابعة للمديرية كمراقبين على عملية الاقتراع.

من جانب اخر، أعدت دائرة صحة محافظة المثنى خطة طوارئ خاصة بالانتخابات النيابية المقبلة والتي يتم بموجبها تقديم الخدمات الطبية والصحية إلى الناخبين فضلا عن بدء حملة تثقيفية عبر وسائل الإعلام.

وقال مدير عام دائرة صحة المثنى الدكتور أحمد مطر بحسب «راديو سوا» أنه تمت «تهيئة مركز وغرفة عمليات ومتابعة وتم تجهيزها بالأدوية الطبية والمستلزمات فضلا عن الكوادر الطبية والصحية». وأكد مطر تشكيل فرق رقابية تعمل على مراقبة المعامل الغذائية والمحلات العامة، نظرا لاحتمال «أن يكون هناك حظر في المدينة مما سيُنتشط من حركة الباعة المتجولين للأغذية والمشروبات».

وأضاف مطر أن الخطة شملت أيضا تكثيف الجهد الإعلامي عبر بث رسائل صحية إلى الناخب لاتخاذ إجراءات وقائية من خلال «القنوات التلفازية ووضع لافتات على جدران المراكز الانتخابية».

تدريب ٢٣ ألف موظف لإدارة عملية الاقتراع في البصرة

إنهاء التحضيرات الانتخابية في المحافظات.. ونينوى تحذر من تمزيق اللافتات

بغداد- المحافظات/ المدى والوكالات

في الوقت الذي تستعد فيه محافظات العراق المختلفة لانهاء تحضيراتها الادارية والامنية لاجراء الانتخابات النيابية المقررة في السابع من اذار المقبل، لا تزال الكتل السياسية والاحزاب تسجل مخالفاتها لقوانين الانتخابات.

وأعلن مكتب المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في واسط، امس الاحد، عن استكمال جاهزيته للانتخابات التشريعية المقبلة في البلاد، متوقعا أن تشهد المحافظة اقبالا واسعا على صناديق الاقتراع. وقال مدير المكتب كاظم عبد الله الشمري بحسب وكالة آكانيوز إن «هناك اجراءات تتواصل على مدار اليوم لاستكمال جميع المتعلقات الخاصة بهذه الانتخابات بدءا من تسجيل مراقبي الكيانات السياسية وصولا الى فتح ورش تدريبية للموظفين الذين يشرفون على إدارة العملية الانتخابية». وأشار الشمري الى أنه «من بين تلك الاجراءات، استحداث ١٢ مركزا انتخابيا يضم ٤١ محطة انتخابية للمشمولين بعملية التصويت الخاص موزعة بعموم مناطق المحافظة بحسب الكثافة العددية لهم».

وأضاف أن «المكتب استحدث ايضا ٢٢ مركزا انتخابيا للناخبين الذين لم يقوموا بتحديث سجلاتهم الانتخابية خلال الفترة الماضية، وتهيئة الكوادر الادارية والفنية لهذه المراكز». أما فيما يتعلق بالإجراءات الامنية الخاصة بحماية الانتخابات النيابية المقبلة في المحافظة أكد الشمري أن «الاجهزة الامنية بدأت بتنفيذ خطة أمنية محكمة تهدف الى حماية المراكز الانتخابية وتأمين حماية الناخبين في يوم الاقتراع والايام التي تسبقه». وتوقع مدير مكتب مفوضية الانتخابات في واسط أن «تشهد المحافظة اقبالا واسعا من قبل الناخبين على صناديق الاقتراع بعد ان مارست المفوضية دورا فاعلا في توعية الناخبين وحثهم على المشاركة في الانتخابات».

وفي واسط ايضا، قررت مفوضية الانتخابات في المحافظة استبعاد ٧ مرشحين من الذين تقدموا للمشاركة في الانتخابات البرلمانية المقبلة.

وقال مصدر مسؤول في مكتب انتخابات واسط في تصريح صحفي ان قرار الاستبعاد جاء لشمولهم بقرار هيئة المساءلة والعدالة. واضاف انه تم قبول طلبات انسحاب ٤ من المرشحين سبق وان تقدموا بها قبل اغلاق باب الانسحاب من المشاركة في الانتخابات يوم امس الاول. واشار المصدر الى ان ٢٤٧ مرشحا سيشاركون في الانتخابات النيابية المقبلة عن دائرة محافظة واسط للتنافس على ١١ مقعدا نيابيا مخصصا للمحافظة وفي صلاح الدين، اعلن مكتب مفوضية الانتخابات في المحافظة عن اكمال استعداداته لفتح مركز العد والفرز من حيث تحضيراته الفنية وتعيين الموظفين.

وقال مسؤول مركز العد والفرز حيدر اسماعيل البلداوي بحسب وكالة انباء الاعلام العراقي ان الموظفين والبالغ عددهم (٥٥) موظفا اضافة الى تنسيب (٢٤) موظفا من مكاتب المفوضية القريبة. وبين ان الهدف من فتح هذا المركز هو عد وفرز اصوات الناخبين من منتسبي الجيش والشرطة والراقدين في المستشفيات وتصويت المهجرين المشروط وتصويت المهجرين من المحطات المستقلة والمختلطة ومراكز الحركة السكانية والبالغ عددها (١٨) مركز اقتراع. موضحا ان عدد مراكز الاقتراع لمنتسبي وزارتي الدفاع والداخلية (٢٤) مركزا، فيما بلغ عدد مراكز الاقتراع للمستشفيات هي (٤) مراكز، وعدد مراكز الاقتراع للمهجرين المشروط (٨) مراكز، وتصويت مراكز الحركة السكانية (١٨) مركزا، وعدد المحطات المختلفة هي (٣٨) محطة،وعدد المحطات للمهجرين المستقلة (١٧) محطة. وعلى الصعيد متصل، قال مصدر من إعلام المفوضية العليا للانتخابات في البصرة إن المفوضية باشرت امس الأحد، بتدريب أكثر من ٢٣ ألف موظف اقتراع لإدارة العملية الانتخابية للانتخابات التشريعية القادمة. وأوضح علاء حسين وأضاف أن المتدربين يتلقون في الدورة دروسا في آلية الانتخابات كل حسب اختصاصه، وتستمر التدريبات لأربعة أيام. مشيرا إلى أن التدريبات تشمل مدراء المراكز والمحطات وجميع الموظفين المشاركين بإدارة عمليات الاقتراع. وفي نينوى، وبعد تصاعد حدة ظاهرة تمزيق الملصقات الانتخابية، اصدرت قيادة عمليات المحافظة بيانا حول الاشخاص الذين يقومون بتمزيق صور وبوسترات المرشحين للانتخابات البرلمانية القادمة. واوضح البيان ان قرارا صادرا عن مكتب القائد العام للقوات المسلحة ينص بحبس كل شخص يقوم بعملية تمزيق منشور او صور المرشحين متعمدا مايقل عن السنتين الى اربعة سنوات، مشيرا الى ان القرار يشمل كل من يقوم بتمزيق الدعايات الانتخابية سواء من المواطنين او عناصر الاجهزة الامنية.

رأي عام

ظاهرة شراء الأصوات.. هاجس يقلق مرشحي ذي قار

تباينت اراء مرشحي الانتخابات البرلمانية في محافظة ذي قار حول ظاهرة توظيف المال السياسي في شراء اصوات الناخبين وانعكاساتها على نتائج الانتخابات، فالبعض منهم ابدى قلقه من تنامي هذه الظاهرة والبعض الاخر عدها سلوكا انتخابيا شاذا لا ينسجم مع مبادئ التحضر.

الناصرية / حسين العامل

المهندس كاظم حسين المرشح عن كتلة العهد الصادق في ذي قار يرى ان لجوء بعض المرشحين الى استخدام المال السياسي في شراء اصوات الناخبين يدل على افلاس المرشح نفسه ويؤشر عدم ثقة الناخبين بذلك المرشح الذي يلجأ الى التحايل واستغلال حاجة الفقراء من الناخبين للمال. واضاف ان تشخيص الناخبين لسلبيات واخفاقات ذلك المرشح الذي كان يشكل جزء من السلطة هي التي تدفعه الى ارضائهم عبر شراء اصواتهم بثمن بخس. واكد حسين لـ(المدى) قناعته بعدم تاثير مثل هذا السلوك على بقية المرشحين مراهنا على وعي الناخب العراقي الذي صقلته التجارب الانتخابية السابقة .

اما الدكتور صلاح الجابري المرشح عن ائتلاف دولة القانون فعبر عن قلقه من توظيف المال السياسي في شراء اصوات الناخبين بالقول: نعم هناك قلق من شراء اصوات الناخبين، ولكن ليس من زاوية احتكار الاصوات لصالح شخص متنفذ ماديا وسياسيا وانما من ناحية تربية المجتمع على سلوك شاذ لا يعبر عن الطموح في بناء مجتمع مدني حر عقلاني يستلهم القيم النبيلة. واضاف: ان هذا السلوك يؤدي الى ارتقاء شخصيات غير مرغوب بها وفاقدة للاهلية الاخلاقية والكفاءة العلمية وفاقدة للثقة بذاتها وبالناخب الى البرلمان وعبر الاحتيال والاغراء بالمال. واستدرك الجابري بالقول: لكن مع ذلك فان هذا القلق نسبي لان الناخبين يعون خطورة هذا السلوك المنحرف ويتعاملون معه بعدم احترام.

ومن جانبه اكد عبد الخضر الطاهر مرشح عن القائمة العراقية امكانية انطلاء لعبة شراء اصوات الناخبين على الناخب البسيط الذي لم تتبلور بعد قناعاته ولم يبلغ مرحلة حسن الاختيار، لافتا الى ما يقوم به بعض المرشحين والكيانات السياسية من توزيع للمواد المادية والعينية مقابل التعهد بالتصويت للمرشح او القائمة التي تبذل الاموال في هذا السبيل غير السوي على حد تعبيره. واشار الى تداعيات عملية شراء الاصوات وتاثيراتها السلبية على رقابة الناخب لاداء عضو البرلمان الذي انتخب بهذه الطريقة قائلا: حينما يسأل الناخب الذي صوت مقابل المال عن تقصير عضو البرلمان الذي انتخبه مقابل بطاقة شحن هاتف او بطانية فان رد البرلماني للناخب سيكون "انك قبضت الثمن مقدما ولا يحق لك محاسبتي". كما حذر الطاهر الذي اكد في الوقت ذاته ارتفاع درجات الوعي عند الناخبين من استغلال بعض المرشحين والكيانات السياسية للمال العام وامكانيات الدولة في حملاتهم الانتخابية.